

العوامل الاقتصادية: والمقصود بها العوامل المادية بحيث يعتبر ضعف الحالة المادية للطالب وأسرته من أكبر المشكلات التي تحول دون تعلم التلميذ أو استكمال مساره التعليمي تعلمه حتى وان كان أحيانا متفوق دراسيا؛ فالجانب المادي له ارتباط وثيق بالتحصيل العلمي وهذا لما ينجر عنه من نقص التغذية ومن العوامل الاقتصادية والأسرية التي تؤدي بالتلميذ إلى ترك المدرسة وتساهم في تفاق نسب الفشل والرسوب والتسرب المدرسي من جهة ثانية رداءة السكن والرسوم المدرسية المرتفعة وأسعار الكتب والملابس التي تعد مكلفة جدا بالنسبة لبعض الأسر الفقيرة، ويذكر (عزت عطوي) أن بعض الأسر – خاصة ذات الحجم الكبير- تلجأ إلى دفع الأبناء في العمل وحثهم على ترك الدراسة نتيجة عدم اهتمامهم بتعليم ابنائهم والمعروف تحت اسم **عمالة الأطفال** وقد بينت العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في إنجلترا أن التخلف الدراسي وترك الدراسة أمر شائع بشكل كبير لدى التلاميذ الذين ينتمون إلى أسر من طبقات متواضعة (**عبد الدائم، 1983**) وأحيانا نجد أن بعض الأسر التي تعاني من مشكلة الدخل الضعيف وتتفهم أهمية التعليم تطلب من ابنها التلميذ القيام بأعمال جانبية بعد توقيت الدراسة لمساعدتها في الكسب المادي فهذا الفعل قد ينهك قواه ويجعله أقل قدرة على مواصلة الدراسة بشكل جيد مما يؤدي به إلى تدنى تحصيله وتراجعته لينتهي به الأمر بالرسوب أو التسرب (**قريشي، ص96**) وهناك العديد من الدراسات التي تناولت علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بالتحصيل، حيث أورد (**عبد الدائم**) بعضها في كتابه التخطيط التربوي، وأقيمت هذه الدراسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وسويسرا، وفي مختلف المراحل التعليمية، وتوصلت إلى أنه هناك ارتباط كبير بين المستوى العلمي والمستوى الاقتصادي للأسرة، وحتى تتضح الصورة أكثر حول ظاهرة الفقر و**عمالة الأطفال** خصصنا لها شرحا وافيا **أن كبار منظري** السوسولوجيا الدولية من أمثال (فريد هاليدي، وأنتوني غيدنز) يعتبرون الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي هما التحدي الأكبر الذي يواجه عالم، حيث تشير الأرقام إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر أي ما يعادل خمس- البشرية مازالوا يعتبرون فقراء جدا، أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، وحوالي 4.3 مليار لا يتعدى دخلهم اليومي دولارين في اليوم، فالفقر وان كان أحد الأسباب الرئيسية والجوهرية الكامنة وراء عمالة الأطفال، إلا أن بعض الباحثين يذهب إلى القول بأنه من الأسباب الجذرية للفقر ذاته الزيادة السكانية، وهي تعتبر من الأسباب الغير مباشرة للمشكلة، فإذا نظرنا إلى معدل المواليد في كينيا- التي تعتبر من الدول الفقيرة والمحدودة الإمكانيات عل سبيل المثال لا الحصر نجده- يبلغ % 40 سنويا، وهذا يعني أن السكان يمكن أن يتضاعفوا في أقل من جيل، ومن ثم يترتب على هذا الوضع عدم قدرة الأسرة الفقيرة على توفير احتياجاتها الذاتية، مما يبرز ضرورة وأهمية عمل الطفل وذلك للإسهام في زيادة دخل الأسرة.

وبناء على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن انخفاض دخل الأسرة وكثرة الاحتياجات والمطالب الأسرية مع الارتفاع المتنامي للأسعار

وفقدان الأسرة للعائل أو غيابه إجباريا أو اختياريا، والانفجار السكاني كل ذلك ينعكس على الأبناء المنتمين لهذه الأسر مما يجعلهم يبدون رغبتهم للمشاركة في تحمل المسؤولية المالية لمساعدة أسرهم عن طريق ولوجهم عالم الشغل الذي لا يمت إلى واقعهم بصلة، حيث تشير الدراسات أنه من بين الأطفال الذين يبلغون سن المدرسة لا يدخل المدرسة الابتدائية إلا "9 ذكور و14 أنثى من كل 100 طفل"، أما في الجزائر تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها وتشير الدراسات التي أجراها المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية إن الفقر سجل تراجعاً مستمراً ومنتظماً في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2006 2004 إلى نسبة 7.5 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال سنوات التسعينات حيث بلغ ذروته سنة 1995 بـ 22 %، ثم انخفضت إلى 17 % سنة 1999 ثم إلى 11.1 % سنة 2004 (علما بالنسب مست 43 ولاية عبر التراب الوطني وشملت نحو 5080 أسرة جزائرية)، ولكن الفقر المدقع على أرض الواقع متنامي ومستمر وأصبح مقسم إلى ثلاث فئات اقتصادية (مستوى الفقر وتحت خط الفقر ومناطق الظل) .

ومن خلال كل ما سبق عرضه نستنتج بأن المستوى الاقتصادي أو المادي للأسرة ككل يؤثر على نجاح أو فشل ابنائها في مختلف المراحل التعليمية.